المحاضرة -2-

عنوان المحاضرة:

المَلاحِظ في حرب ١٩٦٧ Observed in the 1967 war

٢- الشرق الأوسط يشعل أزمة دولية عام ١٩٧٢

2- The Middle East ignited an international crisis in 1972

محتوى المحاضرة:

المَلاحِظ في هذه الحرب:

أ- ظل دور الأمم المتحدة ثانوياً وتابعاً لإرادات الدول الكبرى.
ب- اعتماد الأطراف المتحاربة اعتماداً كاملاً على دعم القوتين الأعظم في العالم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فكانت كأنها حرب بالنيابة عن الدولتين.
ج- ان القوتين المذكورتين كانتا حريصين على عدم الدخول مباشرة في هذه الأزمة كل لأسبابه إلا أنهما في الوقت ذاته كانا حريصتين على إبقاء أو تطوير نفوذهما في المنطقة.
د- استمر عمل الخط الساخن (أو الخط الأحمر) بين البيت الأبيض والكرملن بشكل فعّال خلال فترة الأزمة لمنع أي حالة سوء فهم بين الطرفين لاسيما أن القطعات البحرية للطرفين متواجدة قريبة من بعضهما وقريبة من موقع الحدث في البحر المتوسط.

كان من أبرز نتائج هذه الحرب هو تغير الخريطة السياسية والجغرافية في المنطقة، إذ حسمت هذه الحرب مسألة التواجد الأمريكي في المنطقة عندما تأكدت الأطراف الغربية أن الدور الأمريكي أصبح مؤثراً وفاعلاً وقادراً على ملئ الفراغ الذي قد تتركه بريطانيا فيما إذا انسحبت من المنطقة، وعلى هذا الأساس أعلنت بريطانيا أنها أعدت خطة للانسحاب من منطقة (شرق السويس)، لاسيما في اليمن الجنوبية وإمارات الخليج العربي التي سوف تحصل على (استقلالها) في عام ١٩٧٠، أما الاتحاد السوفيتي فبدا أنه قد بدأ يخسر مواقعه في المنطقة على الرغم من علاقته الجيدة مع العراق وسوريا ونوعاً ما مع مصر التي سوف تتخلى بعد حين عن علاقاتها المتميزة مع السوفيت.

٢- الشرق الأوسط يشعل أزمة دولية عام ١٩٧٢

انتهت حرب عام ١٩٦٧ بين العرب (واسرائيل) رسمياً ولم تنتهي واقعياً، إذ بدأت حرباً من نوع آخر أطلق عليها (حرب الاستنزاف) والتي تقوم على استمرار الغارات الجوية المتبادلة على المواقع العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية، فضلاً عن العمليات العسكرية المحدودة، وفي الوقت الذي بدت فيه اسرائيل غير متأثرة بهذه الحرب كونها قادرة على تعويض أية خسائر مادية بفضل الدعم المفتوح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية غير أن مصر هي المتضررة من هذه الحرب ومن طول فترتها. ذلك لأن المصريين كانوا قد خسروا معظم قدراتهم العسكرية التي دمرت خلال حرب حزيران ١٩٦٧ وضعفت إلى حد كبير قدراتهم الجوية، فضلاً عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية الصعبة التي يعيشها الشعب المصري بشكل عام نتيجة الهزيمة وتوابعها. لذا لم يكن أمام القيادة المصرية لمعالجة الواقع القائم إلا اللجوء للاتحاد السوفيتي من أجل تقديم العون اللازم لإعادة بناء القدرات العسكرية وفق مستويات تسمح لها، ليس فقط للوقوف بوجه الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة وإنما من أجل إحداث تفوق تسليحي يتيح للمصريين إعادة الاعتبار والكرامة المصرية والعربية التي يعتبرونها هُدِرَت أيام الهزيمة وذلك من خلال حرب حاسمة يستعدون لها ويحققون فيها النصر. إلا إنه وكما عُرِفَ عن الاتحاد السوفيتي المتذبذب في موافقة البرغماني في الحقيقية والمبدئي والثوري في العلن، ربط السوفييت محادثتهم مع المصريين بأجواء علاقاتهم مع الغرب، إذ أن هذه العلاقة بدأت ومنذ مطلع السبعينات تشهد انفراجاً على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مع دول أوربا الغربية كألمانيا وفرنسا وايطاليا.

ثم ازداد التقارب السوفيتي الأمريكي لاسيما على الصعيد الاقتصادي إذ تشير الإحصاءات الى إن الصادرات الأمريكية ازدادت من (٥٨) مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى (٥٤٧) مليون دولار عام ١٩٧٢ وإلى (١٥٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٣ لتصبح الولايات المتحدة العميل الاقتصادي الأول للسوفييت. فضلاً عن ذلك تسارعت المفاوضات السرية والعلنية من أجل إيجاد صيغ مشتركة لموضوع التسلح، وكذلك إيجاد التوافق بشأن النزاعات الإقليمية وكيفية حلها بما يضمن مصالح الطرفين.

كل ذلك كان حاضراً عندما طلب الرئيس المصري عبد الناصر من السوفييت إعادة بناء الجيش المصري والبدء بالإعداد لعمل عسكري ضد اسرائيل من خلال تزويد الجيش المصري بأسلحة متطورة كطائرات الميغ والصواريخ المضادة للطائرات وغيرها من الأسلحة التي تحقق التوازن العسكري مع الطرف الآخر. إلا أن التردد السوفيتي وضعف موقفه ألقى بضلاله على أسلوب تعامله مع مصر، إذ أنهم وافقوا على تزويد مصر بالأسلحة المتطورة، إلا أنهم ارسلوا معها أطقم سوفيتية للإشراف عليها وتشغيلها بهدف تحديد أهداف استخدام تلك الاسلحة.

لقد تم خلال عام ١٩٧٠ نشر بطاريات صواريخ مختلفة الأنواع في عدد من مناطق مصر كالإسكندرية والقاهرة واسوان. ووصل عدد الخبراء السوفيت إلى (٢٠) الف خبير الأمر الذي عَدَّه المصريون دعماً سوفيتياً مهما أشعرهم بالاطمئنان والارتياح والأمل في تحقيق النصر في المواجهات المستمرة مع اسرائيل، فضلاً عن الإعداد للحرب التي ينتظرها المصريون والعرب عامة. وفي الأشهر الأخيرة من حياة عبدالناصر كانت اللعبة الدولية حاضرة في الشرق الأوسط، ولاسيما عملية تنسيق المواقف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إذ طرحت الولايات المتحدة مشروعها المعروف (بمشروع روجرز) الذي هدف إلى إيجاد أرضية للحوار العربي - الاسرائيلي من خلال وقف العمليات العسكرية والبدء بمفاوضات ثنائية بإشراف دولي لحل المشكلة.

المهم في الأمر ان المشروع تمتع بمباركة أمريكية سوفيتية الأمر الذي حدى بالرئيس المصري (جمال عبدالناصر) استغلال هذا التوافق للضغط عل السوفيت لتزويده بالأسلحة التي تخلق التوازن مع اسرائيل تحت مبرر خلق أرضية مناسبة للتفاوض على المشروع المذكور (التفاوض من موقع القوة)، ومن هذا المنطلق أعلن موافقته على المشروع. إلا أن متغيرات حاسمة حدثت في المنطقة غيرت مسار الأحداث باتجاه مختلف:

أ- استمرار الغارات الاسرائيلية على مصر بالرغم من الاتفاق حول مشروع.

ب- وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٨/ ٩ / ١٩٧٠ ووصول أنور السادات إلى السلطة، والمعروف عن السادات نزعته المعارضة للنفوذ السوفيتي ووقوفه ضد المدّ الشيوعي في مصر والمنطقة العربية بشكل عام.

لقد حاولت موسكو إظهار حرصها على العلاقة مع مصر وإن اتفاقاتها مع عبدالناصر ومساعداتها ليست مرتبطة بشخص الرئيس وإنما كانت وفق منظور استراتيجي لدعم مصر ضد اسرائيل. ولإثبات ذلك فقد زادت من حجم المساعدات العسكرية لمصر خلال عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١. إلا أن هذه الخطوات السوفيتية لم تثنِ السادات عن اتخاذ خطوات مهمة للابتعاد عن السوفيت طبقاً لتصوراته حول السياسة السوفيتية والتي لم تكن بعيدة عن التجربة المريرة التي عاشها الشعب المصري والعربي في عام ١٩٦٧، فضلاً عن تصوراته عن مكمن القوة في العلاقة الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط إذ توصل إلى أن مفاتيح حل المشكلة وتعقيدها ليس بيد الاتحاد السوفيتي وإنما الأخير يحاول استخدام هذه المشكلة لتحقيق مكاسب ذاتية واستراتيجية في علاقته مع المعسكر الغربي، وإن قراءة مصرية لموقف الاتحاد السوفيتي من المشكلة الفيتنامية يعطي تفسيراً واضحاً عن تخوّف السادات من السياسة السوفيتية.

لقد عمل السادات على إبعاد جميع العناصر المؤيدة للاتحاد السوفيتي في القيادة المصرية وعلى رأسهم (علي صبري) عندما اتهمهم بتدبير محاولة انقلاب ضده في آيار ١٩٧١، كما بدأ باتخاذ خطوات باتجاه التقارب مع الولايات المتحدة لاسيما استقباله للمسؤولين الأمريكيين ومنهم روجرز وزير الخارجية.

أما الموقف السوفيتي من ذلك فقد انصب للعمل على الدفاع عن مواقعهم التي أسسوها في المنطقة منذ سنوات عديدة. ففي آيار ١٩٧١ وصل الرئيس السوفيتي بدغورني الى القاهرة يرافقه وزير الدفاع وأبدى رغبته باستمرار العلاقات المتميزة مع مصر وتطويرها، فوجئ العالم بالتوقيع على معاهدة صداقة وتعاون خلال الزيارة المذكورة بين مصر والاتحاد السوفيتي مدتها (١٥) سنة. ويأتي عنصر المفاجئة هنا أن هذا التطور لم يكن يتناسب أو يتماشى مع التدهور السريع في العلاقة بين البلدين، فلقد التزم السوفيت بزيادة مساعداتهم العسكرية لمصر لمواجهة (الخطر الإسرائيلي) مع تعهد مصر بعدم الدخول في أحلاف أو اتفاقات عسكرية مناوئة للاتحاد السوفيتي.

لقد بدا للوهلة الأولى أن السياسة المصرية غير واضحة المعالم، فهناك حملة إعلامية وسياسية ضد الاتحاد السوفيتي ثم تقارب مع الإدارة الأمريكية وبعدها اتفاق للصداقة والتعاون لمدة (١٥) عام مع السوفيت، إلا أن بالإمكان إعطاء تفسيرات أو مبررات للسياسة المصرية يمكن إجمالها:

الحاجة المصرية الآنية المستعجلة للدعم العسكري السوفيتي لمواجهة محتملة في المنطقة لاسيما أن تسليح الجيش المصري منذ سنوات عدة هو تسليح سوفيتي ومن غير المنطقي تحويل هذا التسلح في هذا الوقت الحرج. لذا فقد عمل السادات على التماشي مع الرغبة السوفيتية في تطوير العلاقة في الوقت الذي لا يلزم نفسه بأي تعهدات مهمة.

محاولة السادات استغلال حرص الاتحاد السوفيتي لاستمرار دورهم في المنطقة وعدم خسارة مواقعهم لصالح الولايات المتحدة لاسيما أن السوفيت يعتبرون مصر قاعدة مهمة لتحركاتهم على الصعيدين العربي والأفريقي فضلاً عن موقع مصر الاستراتيجي على البحرين المتوسط والأحمر، لذا فإن السوفيت كانوا حريصين على إبقاء خيوط العلاقة مع مصر مهما كانت تلك الخيوط واهنة.

كان السادات تحت ضغط الرأي العام المصري والعربي المطالب بإنهاء حالة اللاحرب واللاسلام والتخلص من آثار الهزيمة المرة في حرب ١٩٦٧. لذا فقد كان يُعلِن إن عام الجسم بات وشيكاً بل حدد عام ١٩٧٢ بأنه عام حسم المعركة. لذا فقد طالب بالمزيد من المساعدات العسكرية السوفيتية وهذا يتطلب نوع من المرونة مع الحكومة السوفيتية.

قبل اندلاع حرب تشرين أول عام ١٩٧٣ كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ ضمن سياسة الوفاق اتخاذ خطوات يمكن أن توصف (بالبرغماتية) وبعبارة أكثر صراحة بعدم المبدئية من بينها الاتفاق مع الولايات المتحدة على رفع قيود هجرة اليهود السوفيت الى فلسطين المحتلة الأمر الذي ساهم في إضعاف ثقة العرب بالاتحاد السوفيتي.

في ٨ تموز من عام ١٩٧٢ أعلن السادات سيطرته على القواعد الجوية والمنشآت العسكرية التي شيّدها السوفيت في مصر، كما قام بطرد آلاف الخبراء السوفيت. وقد بدا أن العلاقات بين البلدين تسير إلى مزيد من التدهور لاسيما بعد الرسالة التي أرسلها برجنيف إلى الرئيس السادات ووصف بأنها شديدة اللهجة والتي رد عليها السادات بعنف بخطاب أمام مجلس الشعب ١٩٧٢.

إلا أن العلاقات لم تنحدر إلى مستوى اللا عودة وذلك للدبلوماسية المصرية التي استخدمها السادات بإبقاء خيوط العلاقة قائمة، إذ أعلن عن تمديد الاتفاقية التي تمنح الأسطول السوفيتي حق استخدام الموانئ المصرية في البحر المتوسط والذي تنتهي في آذار من عام ١٩٧٣ ولمدة خمس سنوات أخرى. لذا تحسنت العلاقات من خلال تبادل الزيارات وإرسال المساعدات السوفيتية إلى مصر.

لقد كانت حرب تشرين أول عام ١٩٧٣ امتحان عسير لسياسة الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فضلاً عن كونها امتحان لالتزامات الاتحاد السوفيتي تجاه حلفاءه العرب. فبعد منتصف نهار يوم ٦ تشرين اول باغتت القوات المصرية المواضع الإسرائيلية بهجوم عنيف ومخطط له بدقة وعناية عسكرية ونفسية وادارية وفنية تمكنت خلاله القوات المصرية من اختراق الخط الدفاعي المحصَّن! (خط بارليف) والذي عدَّه الاسرائيليون صمام الأمان للحدود التي تسيطر عليها قواتهم. وكان ذلك بالتنسيق مع سوريا التي اجتاحت قواتها الجولان المحتلة. ومثلما كان الهجوم صاعقاً ومفاجئاً لإسرائيل فانه بتوقيته ونتائجه الأولية كان مفاجئاً للعالم بأسره لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كلٌّ لأسبابه.

لقد شجعت نتائج المعركة الأولية السوفيت على المبادرة بإقامة جسر جوي مع مصر وسوريا. ويؤكد رئيس أركان الجيش المصري سعد الدين الشاذلي في مذكراته إنه كان أكبر جسر جوي في تاريخ الاتحاد السوفيتي إذ قام بتنفيذ (٩٠٠) رحلة جوية لنقل (١٥) الف طن من المعدات الحربية. كما أن الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط قد زاد من نشاطه وتم دعمه بقطع حربية اضافية. أما سياسياً فقد أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً رسمياً في ٨ تشرين أول أعتبر اسرائيل هي المسؤولة عن اندلاع الحرب وإن البلدان العربية تقاتل دفاعاً عن حقوقها.

أما في الجانب الآخر فقد صدم الأمريكيون بالانهيار العسكري الإسرائيلي وبالعبور المصري إلى شرق القناة، الأمر الذي دعاهم إلى تنظيم جسر جوي ضخم لدعم حلفائهم الإسرائيليين، إذ نقل الأمريكيون من خلال (٥٦٦) رحلة جوية ما يعادل (٢٣) الف طن من المعدات الحربية، فضلاً عن ما قامت به شركة النقل الإسرائيلية (العال) من نقل آلاف الأطنان من المعدات العسكرية، الأمر الذي ساعد على إيقاف الانهيار الاسرائيلي والإعداد للهجوم المضاد الذي أعد له بدقة والذي سيؤدي إلى إحداث تغيير حاسم في الحرب.

في المرحلة الأولى من الحرب كان هناك نوع من التنسيق والاتصال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بهدف عدم توسيع نطاق العمليات العسكرية وجعلها حرب محدودة لا تجر لها أطراف دولية أخرى. وتأكيداً على هذا التنسيق فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في ١٢ تشرين أول عن ثقته بأن الاتحاد السوفيتي لن يهدد حالة الانفراج في العلاقات الدولية إلا أن هذا التنسيق لم يكن له نفس التأثير في الأمم المتحدة عندما رفض السوفيت قراراً امريكياً لوقف إطلاق النار على اعتبار إن المصريين والسوريين يحققون بعض الانتصارات في الحرب وأنهم في موقف قوة.

إلا أنه ومع حلول ١٦ تشرين أول بدأت موازين القوة في الحرب تتغير لصالح إسرائيل، وذلك عندما تمكنت القوات الإسرائيلية من إحداث ثغرة في منطقة الدفرسوار على البحيرات المرة تمكنت، من خلال نقل عدد كبير من قواتها إلى الجانب الغربي من القناة في ١٩/ ١٠ وتأسيس وجود عسكري لها، من تهديد قوات مصرية بالحصار وتهديد مدن بالسقوط مثل مدينة السويس. هذه الأوضاع التي استجدت في الموقف العسكري أدت إلى تغيير في المواقف السياسية ولاسيما مواقف الدول العظمى ففي الوقت الذي بدأت الولايات المتحدة بالتماهل والتسويف في موضوع وقف إطلاق النار بعد أن كانت تدعو له، بدأ السوفيت بإجراء اتصالات مع المصريين والامريكيين لوضع مشروع لوقف النار. لقد كان هدف السوفيت منع حصول كارثة شبيهه بما حصل في عام ١٩٦٧ قد يحمل الاتحاد السوفيتي مسؤوليتها.

في ١٨ تشرين أول زار كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي موسكو وتم الاتفاق على مشروع قرار يطرح أمام مجلس الأمن يتضمن ثلاث نقاط هي:

أ- وقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة.

ب- تطبيق القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

ج- البدء بمفاوضات تحت الرعاية الدولية.

وافقت مصر على المشروع في ٢٢ /١٠، وكذلك اسرائيل أما سوريا فوافقت عليه في ٢٤/ ١٠. ولكون اسرائيل كانت في موقع قوة بعد حصول ثغرة الدفرسوار وعملت على تحسين مواقعها واستمرت في عملياتها العسكرية حتى بعد موافقتها على مشروع القرار، وذلك بهدف فرض شروطها وامتصاص الانتصار الذي حققته مصر في عبور القناة، لاسيما بعد أن تمت محاصرة الجيش الثالث المصري وهددت أما بتدميره او استسلامه. هذه التطورات الخطيرة أشعلت المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى حدود بعيدة أرجعت للذاكرة أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢، فقد رفعت موسكو حدة انتقادها للتصرفات الإسرائيلية بتجاهل قرار مجلس الأمن، ونشرت بياناً رسمياً دعت فيه اسرائيل إلى تطبيق القرار مع التهديد باتخاذ اجراءات رادعة ضدها كما هاجم البيان الولايات المتحدة على عدم جديتها في الضغط على اسرائيل لاحترام القرار. وقد رافق هذا البيان رفع السوفيت درجة الاستعداد في القوات المسلحة السوفيتية، وفي رسالة وصفت بشديدة اللهجة وجهت إلى الرئيس الأمريكي أعرب برجينيف (الزعيم السوفيتي) إنه سيعمل بمفرده لاتخاذ الخطوات الفعّالة والمناسبة والعاجلة لوقف عدوان اسرائيل وعدم احترامها للقرار الدولي. جاء الرد الأمريكي عنيفاً وحاسماً إذ أعلنت الولايات المتحدة في ٢٥/ ١٠ حالة الطوارئ في قواتها المسلحة في جميع أنحاء العالم بما فيها القوة النووية، وبدا أن العملاقين أمام مواجهة عسكرية شاملة، وأمام هذا الإجراء الأمريكي ونتيجة لما عُرِف عن السوفيت عن عدم جدية تهديداتهم وتراجعهم في الأوقات الصعبة فقد وافق بالعمل ضمن مجلس الأمن الذي تقرر فيه إرسال قوات دولية إلى المنطقة لا تشترك فيها قوات أمريكية او سوفيتية.

وفي هذا الموضوع أشار المحللون إلى أنه بالرغم من محاولات السوفيت التخفيف من أهمية التراجع أمام المواجهة مع الولايات المتحدة واعتبار ذلك مبالغ فيه ومحاولات أمريكا كعادتها عدم استغلال هذا التراجع للانتقاص من كرامة الحكومة السوفيتية، فإنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتي قد إنصاع للتهديد الأمريكي كما حصل في أزمة الصواريخ مما أدى إلى أن يكون ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي في المنطقة لاسيما في مصر التي أدرك قادتها أن حقيقة الأمر تكمن في قدرة الولايات في مصر التي ادرك قادتها أن حقيقة الأمر تكمن في قدرة الولايات على التحكم في مفاتيح حل مشكلة الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً، الأمر على السياسة المصرية ما بعد الحرب في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت الذي شهدت المنطقة العربية نشاطاً دبلوماسياً امريكياً مكثفاً تمثل بالزيارات المكوكية لهنري كيسنجر في عدد من الدول العربية كان النشاط السوفيتي محدوداً وغير ذا فاعلية. والأكثر من ذلك فقد أعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في ٧/ ١١ من عام ١٩٧٣ ممهدة الطريق لدور أمريكي كبير في مشكلة الشرق الأوسط بدأ بدور كيسنجر بالتوصل لاتفاق فصل القوات والتي اطلق عليها محادثات الكيلو (١٠١) أو (وثيقة كيسنجر) وتعزز بموافقة الكونغرس الأمريكي في اذار من عام ١٩٧٤ على مساعدات اقتصادية طارئة لمصر.

في ذات الوقت ازداد الابتعاد المصري عن الاتحاد السوفيتي لاسيما عندما أكال السادات وفي نيسان ١٩٧٤ الاتهامات القاسية للاتحاد السوفيتي محملاً إياهم مسؤولية تدهور القوة العسكرية العربية.